● أخبار قصيرة

إيطاليا توقف صفقة رادار لكيان الاحتلال

أوقف مجلس الدولة الإيطالي صفقة لتزويد مطار ليوناردو دا فينشي – فيوميتشينو في روما بنظام رادار من إنتاج كيان الاحتلال لمكافحة الطائرات المسيّرة، وأمر باستبعاد شركتي «رافائيل» و«ألتينتك» واستبداله بنظام تنتجه شركة «ELT» الإيطالية خلال ٦٠ يومًا.

وجاء القرار بعد اعتبار خبراء وزارة الدفاع الإيطالية النظام ذا طبيعة عسكرية، ما يتطلب تصاريح وإجراءات قانونية خاصة لم تكن متوفرة، رغم تأكيد إدارة المطار أن النظام مزدوج الاستخدام.

كما أحالت المحكمة ملف التعاقد إلى النيابة العامة في روما للتحقق من وجود مخالفات قد تستدعي تحقيقًا جنائيًا.

ويأتي القرار وسط تصاعد الحساسية السياسية في إيطاليا تجاه صفقات الدفاع مع كيان الاحتلال، بعد تعليق روما تجديد اتفاقية الدفاع معها، وتوتر العلاقات بين البلدين على خلفية أحداث إقليمية.

روسيا: إسقاط ٢٠٣ مسيّرات أوكرانية

أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن منظومات الدفاع الجوي أسقطت ودمرت ٢٠٣ طائرات مسيّرة أوكرانية في الفترة الممتدة من مساء ٦ أغسطس/آب حتى صباح ٧ أغسطس، فوق عدد من المناطق الروسية والبحر الأسود.

وأوضحت الوزارة أن المسيّرات استهدفت مناطق واسعة، بينها بيلغورود وبريانسك وفورونيج وكورسك وروستوف وساراتوف، إضافة إلى القرم وتتارستان وباشكورتوستان ومناطق أخرى.

وفي مقاطعة سفيردلوفسك، قال الحاكم دينيس باسلر إن ثلاث مسيّرات سقطت على منشأة لوجستية تابعة لشركة «وايلد بيريس» في يكاترينبرغ، ما أدى إلى أضرار مادية دون وقوع إصابات.

واتهمت موسكو القوات الأوكرانية باستهداف مناطق سكنية ومنشآت مدنية وصناعية وطاقة داخل روسيا، مؤكدةً أن القوات الروسية ترد بضربات دقيقة تستهدف المنشآت العسكرية والصناعات الدفاعية الأوكرانية.

الفاو تحذر من موجة غلاء جديدة

حذرت منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» من موجة تضخم غذائي محتملة في الأشهر المقبلة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط ونقص الأسمدة ووقود الديزل، إلى جانب تداعيات التغيرات المناخية واضطرابات سلاسل الإمداد. وأوضح كبير اقتصادي المنظمة أن تأثير ارتفاع التكاليف على أسعار الغذاء قد يظهر خلال ثلاثة إلى ستة أشهر، مع احتمال تراجع إنتاج المزارعين بسبب تقلص هوامش الأرباح.

وتشكل اضطرابات الطاقة وممرات التجارة، خصوصًا في الخليج الفارسي ومضيق هرمز والبحر الأحمر، تهديدًا إضافيًا لإمدادات الغذاء، فيما تواجه دول في غرب آسيا تحديات مرتبطة بضعف الإنتاج وندرة المياه.

نزيف ترسانة واشنطن..

الحرب تهزّ أسطورة القوة الأميركية وتضع إمبراطورية السلاح أمام اختبار الاستنزاف

الوفاق/ لعقود، قدّمت الولايات المتحدة قوتها العسكرية باعتبارها سلاحاً لا ينفد، وترسانتها باعتبارها قادرة على خوض حروب مفتوحة وفرض إرادتها بالقوة، من دون أن تدفع ثمناً يهدد قدرتها على الاستمرار. لكن العدوان على إيران بدأ يكشف وجهاً مختلفاً لهذه القوة: ترسانة هائلة تتعرض للاستنزاف، ومخزونات صاروخية تتراجع بوتيرة مقلقة، وقدرة إنتاجية تحتاج إلى سنوات لتعويض ما يُستهلك خلال أشهر.

فقد كشفت شبكة «سي إن إن» الأمريكية، نقلًا عن مصادر مطلعة، أن الجيش الأميركي استنفد نحو ٨٠٪ من صواريخ الاعتراض الخاصة بمنظومة الدفاع الصاروخي «ثاد»، فيما تشير تقارير إلى استهلاك نحو نصف مخزون صواريخ «باتريوت» الاعتراضية، إلى جانب استنزاف كميات كبيرة من الذخائر الدقيقة بعيدة المدى، ولا تكشف هذه المعطيات مجرد أزمة تسليح عابرة، بل تطرح أسئلة حول قدرة آلة الحرب الأميركية على مواصلة القتال في حرب استنزاف. فواشنطن قد تملك القدرة على توجيه ضربات مدمرة، لكنها تواجه سؤالاً أكثر صعوبة: هل تستطيع مواصلة الحرب عندما يصبح استهلاك صواريخها أسرع من قدرة مصانعها على إنتاجها؟ هنا تتراجع صورة «القوة التي لا تُقهر» أمام واقع أكثر تعقيداً: تستطيع واشنطن إشعال الحروب، لكنها ليست محصّنة أمام كلفتها واستنزافها.

استنزاف المخزون يختبر قدرة الإنتاج

تكشف المعطيات المتداولة أن استنزاف منظومات الدفاع الجوي الأميركية لا يمثل مشكلة لوجستية عابرة، بل يضع قدرة واشنطن على تعويض الأسلحة المستهلكة أمام اختبار صعب. فالصواريخ الاعتراضية تحتاج إلى مصانع متخصصة وسلاسل توريد معقدة ومكونات دقيقة، ما يجعل إعادة بناء المخزونات عملية طويلة ومكلفة، خصوصًا إذا استمر الاستهلاك بوتيرة مرتفعة.

وتكمن المعضلة في الفجوة بين سرعة الاستخدام وقدرة الصناعة العسكرية على الإنتاج؛ فحتى مع زيادة وتيرة التصنيع، قد تحتاج واشنطن إلى سنوات لاستعادة مستويات المخزون السابقة. كما أن توسيع خطوط الإنتاج وتأمين المكونات اللازمة يتطلب وقتًا واستثمارات ضخمة، بينما تستمر الحروب في استنزاف الذخائر بوتيرة متسارعة. وهنا يبرز السؤال الأهم: هل تستطيع الصناعة العسكرية الأميركية إنتاج ما يكفي لتعويض ما تستهلكه، مع الحفاظ على احتياطيات كافية لمواجهة تهديدات مستقبلية؟

معضلة واشنطن.. حين يتجاوز الاستهلاك قدرة الإنتاج

تكشف الأزمة جانباً آخر من هشاشة القوة الأميركية، وهو الفجوة بين حجم الاستهلاك العسكري والقدرة على إعادة الإنتاج. فامتلاك التكنولوجيا المتقدمة لا يعني امتلاك كميات غير محدودة منها. وفي الحروب الحديثة، قد تتحول الأسلحة الدقيقة والصواريخ الاعتراضية إلى موارد استراتيجية محدودة، خصوصاً عندما يكون معدل استخدامها أعلى بكثير من معدل تصنيعها

وتشير التقارير إلى أن بعض الصواريخ بعيدة المدى استُهلكت بكميات كبيرة، فيما وصلت مخزونات أخرى إلى مستويات منخفضة. وهذه المعطيات تمس أحد أهم عناصر العقيدة العسكرية الأميركية: القدرة على توجيه ضربات دقيقة من مسافات بعيدة، مع الحفاظ على هامش أمان للقوات الأميركية. ومع انخفاض المخزون، تضيق الخيارات؛ فكل صاروخ يصبح أكثر قيمة، وكل عملية إطلاق تحتاج إلى حسابات أكثر تعقيداً، لأن استخدام الذخيرة اليوم يعني عملياً تقليص قدرة واشنطن على مواجهة أزمة غداً.

الاستنزاف يكشف حدود القوة الامريكية

الأخطر أن الولايات المتحدة بدأت تصطدم بكلفة عقيدتها العسكرية القائمة على الانتشار الواسع والتدخل في ساحات متعددة. فواشنطن موزعة بين قواعدها في أوروبا وغرب آسيا، وتحاول إبقاء نفوذها العسكري حاضراً في آسيا، فيما تتآكل مخزونات أسلحتها تحت ضغط الاستخدام المتواصل. ولذلك، فإن كل مواجهة جديدة لا تستهلك ذخائرها فقط، بل تقتطع من قدرتها على فرض إرادتها في ساحات أخرى.

وهنا تتحول المسألة إلى مأزق استراتيجي يضغط على أساس السياسة الأميركية. فحين تحتاج واشنطن إلى استهلاك كميات هائلة من الصواريخ لحماية قواعدها وقواتها، تصبح أمام خيارين مكلفين: إما التراجع عن سياسة التدخل التي بنت عليها نفوذها، أو الاستمرار في استنزاف ترسانتها والمجازفة بكشف حدود قوتها. وهذه هي المفارقة: كلما حاولت أميركا إثبات قوتها بالسلاح، كشفت أكثر عن كلفة هذه القوة وحدودها.

فالقواعد المنتشرة حول العالم، والأساطيل الضخمة، وشبكات التحالف ليست دليلاً على قوة بلا سقف؛ إنها منظومة عملاقة تحتاج إلى مليارات الدولارات وكميات هائلة من الذخائر حتى تبقى قادرة على العمل. وكلما اتسعت دائرة التدخل الأميركي، اتسعت معها نقاط الضعف، وأصبح على واشنطن أن تحمي منظومتها العسكرية العالمية من الاستنزاف الذي تسببه سياستها نفسها.

تكشف أزمة الذخائر والصواريخ حدود القوة الأميركية. إذ يتسارع الاستهلاك في مقابل بطء الإنتاج، فتتآكل قدرة واشنطن على خوض حروب طويلة وفرض إرادتها

حين تصبح الدعاية ستاراً لأزمة الترسانة

في مواجهة التقارير المتزايدة، سارعت واشنطن إلى نفي وجود أزمة حقيقية، والتأكيد أن مخزوناتها «هائلة». لكن البيانات لا تختفي بالتصريحات، ورفع الإنتاج لا يعوّض سنوات من الاستنزاف خلال أسابيع. فحتى لو ارتفع الإنتاج، فإن بناء خطوط تصنيع جديدة، وتأمين المكونات، وتوسيع سلاسل التوريد، تحتاج هذه العمليات إلى وقت، بينما الحرب قادرة على استهلاك المخزون بوتيرة أسرع بكثير.

ولهذا تبدو حساسية واشنطن تجاه التسريبات مفهومة: المسألة ليست عدد الصواريخ فقط، بل صورة القوة التي تستخدمها الولايات المتحدة لردع الآخرين وفرض شروطها. فإذا بدأ الخصوم والحلفاء معاً يدركون أن الترسانة الأميركية قابلة للاستنزاف، وأن تعويضها بطيء، فإن هيبة الردع التي طالما احتمت بها واشنطن تبدأ بالتآكل.

وهكذا تصبح أزمة المخزون أكثر من مشكلة داخل البنتاغون؛ إنها شرخ في صورة القوة الأميركية نفسها. دولة اعتادت تهديد العالم بترسانتها باتت مضطرة إلى حساب ما تبقى في مستودعاتها قبل أن تخوض مغامرة جديدة. وحين تصبح أميركا عاجزة عن تعويض ما تطلقه بالسرعة نفسها، فإن أسطورة القوة التي لا تُقهر تبدأ بالسقوط أمام واقع الاستنزاف.

إمبراطورية السلاح أمام اختبار القوة الحقيقية

ما تكشفه أزمة الذخائر ليس أن الولايات المتحدة فقدت قوتها العسكرية، فهذا استنتاج مبالغ فيه، وإنما أن القوة الأميركية ليست بلا حدود كما اعتادت واشنطن أن تظهرها للعالم. فالترسانة الهائلة تحتاج إلى إنتاج مستمر، والحروب الطويلة تستهلك الأسلحة بوتيرة قد تتجاوز قدرة المصانع على التعويض، والانتشار العسكري في مناطق متعددة يجعل أي استنزاف أكثر خطورة.

لقد كشفت التطورات الأخيرة نقطة ضعف أساسية طالما حاول الخطاب الأميركي إخفاءها: يمكن لواشنطن أن تبدأ الحرب بقوة، لكن قدرتها على الاستمرار فيها ليست بالضرورة بالقوة نفسها.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى؛ فالدولة التي اعتادت استخدام فائض قوتها العسكرية لفرض إرادتها على الآخرين، باتت مضطرة إلى حساب عدد الصواريخ التي تطلقها، وما الذي سيبقى في مخازنها، وكم سنة تحتاج إلى استعادة ما استهلكته. وإذا كانت هذه هي كلفة سياسة القوة، فإن السؤال لم يعد فقط عن مدى قدرة الولايات المتحدة على ضرب خصومها، بل عن المدة التي تستطيع فيها تحمّل ثمن ضربهم.

ختاماً، إن أخطر ما كشفته هذه الأزمة بالنسبة إلى واشنطن ليس نقص صاروخ هنا أو منظومة هناك، بل بداية انكشاف حقيقة أكبر: القوة التي تبدو هائلة من الخارج يمكن أن تكشف هشاشتها عندما تدخل حرب استنزاف طويلة.

غزة تنزف.. ٤٠٩١ انتهاكًا و١٢٥٤ شهيدًا منذ وقف إطلاق النار

يواصل الاحتلال الصهيوني انتهاكاته لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، عبر القصف وإطلاق النار واستهداف المدنيين، بالتزامن مع تشديد الحصار وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية وحركة الفلسطينيين من القطاع وإليه.

ووفق المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، ارتكب الاحتلال ٤٠٩١ خرقًا للاتفاق خلال ٣٠٠ يوم، أدت إلى استشهاد أكثر من ١٢٥٤ فلسطينيًا وإصابة ٤١٢١ آخرين، فضلًا عن اعتقال ١٥٩ مواطنًا.

وميدانيًا، تواصلت الاعتداءات في مناطق عدة؛ فقد أطلقت دبابات الاحتلال النار شمال رفح، فيما استهدف قصف مدفعي شمال شرق مدينة غزة. كما أصيب فلسطينيان برصاص قوات الاحتلال داخل مخيم حلاوة في جباليا، وأصيب طفل برصاص طائرة مسيّرة قرب مسجد المحطة في حي التفاح. كذلك أطلقت زوارق الاحتلال النار باتجاه ساحل مدينة غزة، بينما استمر القصف في مخيم جباليا.

وفي خان يونس، ارتقى فلسطيني متأثرًا بجروح أصيب بها جراء قصف الاحتلال سابقًا جنوب غربي المدينة. وتتفاقم المأساة الإنسانية مع دخول ٦٣٠٩٤ شاحنة مساعدات فقط من أصل ١٨٠٠٠٠، أي بنسبة ٣٥٪، في حين لم يُسمح سوى لـ١٠٧٠٣ مسافرين بالمغادرة من أصل ٢٧٤٠٠.

وأكد المكتب الإعلامي الحكومي أن استمرار هذه الانتهاكات يعمّق معاناة الفلسطينيين، مطالبًا الوسطاء والجهات الراعية بالضغط لوقف الاعتداءات وضمان تنفيذ الاتفاق، وإدخال المساعدات وحماية المدنيين.

وتأتي هذه التطورات في وقت يواجه فيه القطاع أزمة إنسانية متفاقمة، مع نقص حاد في الغذاء والدواء والوقود، وتضرر واسع في البنية التحتية، الأمر الذي يزيد الضغوط على السكان ويجعل استمرار القيود على المساعدات والتنقل عاملًا إضافيًا في تفاقم الكارثة.

اليمن يردع التصعيد السعودي.. صواريخ ومسيّرات تستهدف التحشيدات شرقي البلاد

أعلنت القوات المسلحة اليمنية تنفيذ عملية عسكرية استهدفت، وفق بيانها، تحشيدات عسكرية سعودية في مناطق الرويك والعبر والثنية ومعسكرات أخرى شرقي البلاد، مستخدمةً عدداً كبيراً من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، في رسالة واضحة بأن صنعاء لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي محاولة لتصعيد عسكري جديد.

وقالت القوات المسلحة اليمنية إنها رصدت تحشيدات سعودية كبيرة كانت في مراحلها النهائية استعداداً للتصعيد ضد المحافظات الحرة والشعب اليمني، معتبرةً أن العملية تأتي في إطار مواجهة ما تصفه بالحصار المفروض على اليمن.

ووفق البيان، أدت الضربات إلى مقتل وإصابة المئات من العناصر المشاركين في التحشيدات، إضافة إلى تدمير وإحراق عدد من المعسكرات والمخازن والأسلحة والآليات العسكرية في منطقة الوديعة.

وفي لهجة تحذيرية، أكدت القوات المسلحة اليمنية أن أي تصعيد سعودي سيقابل برد، مشددةً على جاهزيتها لمواجهة ما تعتبره تهديداً مباشراً لأمن البلاد. كما دعت اليمنيين المشاركين في المعسكرات السعودية، وفق بيانها، إلى مغادرتها والعودة إلى مناطقهم قبل فوات الأوان.

وتضع صنعاء العملية في سياق معادلة «الحصار بالحصار»، مؤكدةً استمرارها حتى إنهاء ما تصفه بالحصار المفروض على اليمن. وبذلك، تسعى القوات المسلحة اليمنية إلى تثبيت معادلة ردع مفادها أن أي تحرك عسكري ضد البلاد لن يمر من دون كلفة، وأن الرد اليمني سيبقى حاضراً في مواجهة أي تصعيد.